"الإحصاء": ارتفاع مؤشر أسعار تكاليف البناء والطرق وشبكات المياه والمجاري في حزيران الماضي

رام الله - الأيام: أكد تقرير للجهاز المركزي للإحصاء أمس، أن أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية، والطرق، وشبكات المياه، والمجاري، في الضفة الغربية، سجلت ارتفاعاً خلال شهر حزيران الماضي، مقارنة بشهر أيار الماضي.

ارتفاع طفيف على أسعار تكاليف البناء

وسجلت أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,٠٥٪ خلال شهر حزيران الماضي مقارنة بشهر أيار الماضي، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية إلى ١٠٣,٦٨ مقارنة بـ ١٠٣,٦٣ خلال الشهر السابق (سنة الأساس ٢٠١٣ = ١٠٠).

وعلى مستوى المجموعات الرئيسة، سجلت أسعار كل من مجموعة تكاليف وأجور العمال ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٠٧٪، ومجموعة استئجار المعدات بنسبة ٠,٠٦٪، ومجموعة الخامات والمواد الأولية بنسبة ٠,٠٤٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بالشهر السابق.

كما سجلت أسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية* ارتفاعاً نسبته ٠,١١٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بشهر أيار ٢٠١٧، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية إلى ١٠٣,٧٤ مقارنة بـ ١٠٣,٦٢ خلال الشهر السابق (سنة الأساس ٢٠١٣=١٠٠).

على مستوى المجموعات الرئيسة، سجلت أسعار كل من مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً بنسبة ٠,١٤٪، ومجموعة تكاليف وأجور العمال بنسبة ٠,٠٧٪، ومجموعة استئجار المعدات بنسبة ٠,٠٤٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بالشهر السابق.

انخفاض طفيف على تكاليف البناء لمباني العظم

وسجلت أسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة الغربية* انخفاضاً طفيفاً مقداره ٠,٠٤٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بشهر أيار ٢٠١٧، إذ انخفض الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني العظم إلى ١٠١,٦٥ مقارنة بـ ١٠١,٦٩ خلال الشهر السابق (سنة الأساس ٢٠١٣=١٠٠).

على مستوى المجموعات الرئيسة، سجلت أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية انخفاضاً مقداره ٠,١٩٪، كما سجلت أسعار مجموعة استئجار المعدات انخفاضاً طفيفاً مقداره ٠,٠١٪، بينما سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال ارتفاعاً نسبته ٠,١٢٪، خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بالشهر السابق.

ارتفاع مؤشر أسعار تكاليف الطرق

وسجلت أسعار تكاليف إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية* ارتفاعاً نسبته ٠,٤٤٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بشهر أيار ٢٠١٧، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار تكاليف الطرق إلى ١٠٧,٥٣ مقارنة بـ ١٠٧,٠٧ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون الأول ٢٠٠٨=١٠٠).

وعلى مستوى المجموعات الرئيسة، سجلت أسعار كل من مجموعة تكاليف وأجور العمال ارتفاعاً بنسبة ١,٦٩٪، ومجموعة تكاليف تشغيل معدات وصيانة بنسبة ٠,٥٤٪، ومجموعة الخامات والمواد الأولية بنسبة ٠,٣٩٪، كما سجلت أسعار مجموعة استئجار المعدات ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,٠٦٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بالشهر السابق.

ارتفاع تكاليف شبكات المياه

وسجل المؤشر العام لأسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه في الضفة الغربية* ارتفاعاً نسبته ٠,٣١٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بشهر أيار ٢٠١٧، إذ ارتفع المؤشر العام لأسعار تكاليف شبكات المياه إلى ١١١,٣٣ مقارنة بـ ١١٠,٩٩ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون ثاني ٢٠١٠=١٠٠).

على مستوى شبكات المياه، سجل الرقم القياسي ارتفاعاً نسبته ٠,٤٩٪، إذ ارتفع الرقم القياسي إلى ١١٤,٨٥ مقارنة بـ ١١٤,٢٩ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون الثاني ٢٠١٠=١٠٠).

وعلى مستوى خزانات المياه، سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره ٠,١٣٪، إذ انخفض الرقم القياسي إلى ١٠٣,٥٩ مقارنة بـ ١٠٣,٧٣ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون الثاني ٢٠١٠=١٠٠).

كما سجلت أسعار تكاليف إنشاء شبكات المجاري في الضفة الغربية* ارتفاعاً نسبته ٠,٥٩٪ خلال شهر حزيران ٢٠١٧ مقارنة بشهر أيار ٢٠١٧، إذ ارتفع الرقم القياسي إلى ١٠٨,٧٥ مقارنة بـ ١٠٨,١٢ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون ثاني ٢٠١٠=١٠٠).

ملاحظة: * بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية العام ١٩٦٧.

تنويه:

١. بيانات قطاع غزة حول الرقم القياسي لتكاليف البناء والطرق وتكاليف شبكات المياه والمجاري غير متوفرة.

٢. يعود الاختلاف في نسب التغير لتكاليف المجموعات الرئيسة في كل من الرقم القياسي لإنشاء المباني أو الطرق أو شبكات المياه أو شبكات المجاري إلى الاختلاف في تكوين تلك المجموعات، فمثلا مجموعة الحديد والصلب في البناء تتكون من عدد أكبر وأنواع مختلفة من السلع مقارنة مع مجموعة الحديد والصلب في الطرق.

وتنظيم الجوانب القانونية والتشريعية للتعاونيات الزراعية

طولكرم: المشاركون في مؤتمر "الحركة التعاونية" يطالبون بدعم التعاونيات في المناطق "ج"

طولكرم - وفا: دعا مشاركون في مؤتمر "الحركة التعاونية في فلسطين..الواقع وآفاق التطوير"، الذي عقد أمس، في مدينة طولكرم، إلى دعم التعاونيات في المناطق "ج".

وشدد المشاركون خلال المؤتمر الذي عقدته جامعة القدس المفتوحة وجمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، تحت رعاية وزير العمل مأمون أبو شهلا، ومحافظ طولكرم عصام أبو بكر، على ضرورة تنظيم الجوانب القانونية والتشريعية لعمل التعاونيات الزراعية بحيث تجعلها أقل اعتمادا على البرامج الأجنبية، وتحويلها إلى عمل اجتماعي فلسطيني من خلال توضيح جوانب الاستفادة التي يمكن أن تقع من خلال التعاون بين القطاع العام في الدولة والقطاع الخاص في المجتمع والمزارع الفلسطيني.

وأوصى المشاركون بضرورة وضع رؤية مشتركة للتعاونيات الزراعية الفلسطينية لتحقق توافق وجهات النظر بين التعاونيات الزراعية وقاعدتها بشتى المجالات بهدف الوصول إلى قاعدة عمل مشتركة ممنهجة، ومن ثم تحويل الرؤية والاستراتيجيات لعمل التعاونيات الزراعية إلى برامج وآليات عمل مدروسة تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات للمزارع الفلسطيني مع مراعاة الاختلاف الطبقي والثقافي والتوزيع الجغرافي.

وشددوا على ضرورة إقرار قانون التعاون الجديد تحت عنوان هيئة تنظيم العمل التعاوني، وضرورة زيادة حصة القطاع الزراعي في الموازنة العامة لدولة فلسطين وتخصيص جزء منها للتعاونيات، وإعفاء منتجات الجمعيات التعاونية من الضرائب والجمارك.

وأكدوا أهمية قيام كليات الزراعة في الجامعات الفلسطينية بتضمين مناهجها الدراسية مقررات علمية تتعلق بالحركة التعاونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة التنسيق والتعاون بين الجهات المانحة بهدف دعم التعاونيات العاملة في فلسطين وتطويرها، وضرورة توثيق الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة المحلية والعربية والدولية للاستفادة منها بهدف توليد الدافعية تجاه التعاونيات، ثم ضرورة دعم التعاونيات النسائية من أجل تفعيل دورها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد المشاركون على ضرورة تعزيز التعاون في مجال تطوير الحركة التعاونية الفلسطينية الأردنية بعقد اتفاقيات تعاونية في مختلف المجالات، وأهمها تفعيل التسويق الزراعي للمنتجات الفلسطينية والأردنية، وضرورة مساندة التعاونيات في ترويج منتجاتها في الأسواق المحلية، وتقديم الدعم المالي لها، وتشجيع الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بمجال تنمية التعاونيات والنهوض بها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وضرورة الاستفادة من التجارب الفلسطينية والعربية السابقة والحالية في مجال الصناديق التنموية، بصرف النظر عن نتائجها بكل شفافية وموضوعية.

ودعوا إلى تفعيل التنظيم والتنسيق بين الاتحادات التعاونية ومكونات الحركة التعاونية في فلسطين، بما يؤدي إلى تطوير التواصل والتنسيق بين الاتحادات التعاونية والمؤسسات الداعمة للعمل التعاوني.

وقال أبو بكر في افتتاح المؤتمر، إن الرئيس محمود عباس كان داعماً للعمل التعاوني وللمؤتمرات التي تسهم في تنمية هذا العمل، مشيرا إلى أهمية المؤتمر الذي يهدف إلى تطوير واقع العمل التعاوني في فلسطين.

وتابع: "يحمل المؤتمر بعدا اقتصاديا تنمويا للمساهمة في التخفيف من ارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب والباحثين عن العمل، وإن الوعي التعاوني يمارسه شعبنا الفلسطيني فكرا وأسلوبا منذ قديم الزمان لدعم صموده في وجه الاحتلال".

بدوره، قال نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية سمير النجدي في كلمة ألقاها نيابة عن رئيس الجامعة يونس عمرو، إن عمرو يتمنى أن يحقق هذا المؤتمر أهدافه، لأنه يأتي انطلاقا من إيمان جامعة القدس المفتوحة بالشراكة مع القطاعات الحكومية والعامة والخاصة لتحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين، ذلك أن المؤتمر منبثق عن اتفاقية التعاون بين الطرفين.

على أن الجامعة تدرك الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات في تعزيز صمود شعبنا؛ فهي عنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية والتمكين، والعمل التعاوني ذو جذور عميقة في ثقافة أبناء شعبنا، ويعزز صموده في وجه سياسات الاقتلاع الإسرائيلية.

وأكد النجدي أن جامعة القدس المفتوحة هي جامعة الكل الفلسطيني، منتشرة في كل ربوع الوطن من رفح إلى جنين، وها هي اليوم وبعد حصولها على اعتراف وزارة المعارف الإسرائيلية تقدم خدماتها للطلبة في الداخل الفلسطيني، وثمة عدد لا بأس به يدرس الآن في فروع الجامعة كافة، وتحديداً الفروع الواقعة شمال الوطن.

وقال: إن الجامعة تتبنى التعليم الإلكتروني الذي أصبح منتشرا على مستوى العالم، وحصلت الجامعة على العديد من الجوائز العالمية في هذا المجال، وها هي اليوم تستقبل طلبة امتحان الثانوية العامة "الإنجاز" وبمقدورهم أن ينهوا دراستهم في أقل من أربع سنوات.

من جانبه، قال رئيس اللجنة التحضيرية، رئيس فرع الجامعة بطولكرم سلامة سالم، إن المؤتمر يعقد بشراكة واعية بين مؤسسة علمية خطّت وخطّت نهجاً في الريادة والإبداع والتميّز في مجال العلم والتعليم والمسؤولية الاجتماعية وهي "القدس المفتوحة"، وجمعية أمدت شريان الوطن بالبذل والعطاء لتحقيق العدالة والتنمية للفئات المهمشة وهي الإغاثة الزراعية.

وأوضح أن القدس المفتوحة والإغاثة الزراعية ارتأتا عقد هذا المؤتمر تأكيدا على أهمية الحركة التعاونية والعمل الجماعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يعود بالنفع والفائدة على أكبر شريحة في المجتمع الفلسطيني، حيث استقبلت اللجنة العلمية للمؤتمر الباحثين على مستوى فلسطين والعالم العربي لرفده بالأبحاث والأوراق العلمية البناءة، وقد قبلت (١٠) أبحاث في صميم الفكرة بعد تحكيم علمي موضوعي.

وأوضح سالم أن الأبحاث تتناول التحديات التي تواجه واقع قطاع التعاون في فلسطين، وسبل دعم هذا القطاع وتطويره وتحفيز المشاريع الصغيرة التي تسعى للنهوض بالطبقات الفقيرة، شاكراً كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر من اللجنة العلمية إلى اللجان والمؤسسات العاملة في الوطن وفي محافظة طولكرم.

من جهته، قال نائب رئيس مجلس إدارة الإغاثة الزراعية محمد بريغيث، إن المؤتمر جزء من معركة الصمود والبناء، فجذور العمل التعاوني في فلسطين عميقة في تجربة المواطن وممارساته، وكان لها دور أساسي في النهوض بواقع الفئات المختلفة على امتداد رقعة الوطن بمواجهة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لاقتلاعه من جذوره، وأصبحت الحركة التعاونية أداة للتنمية السياسية.

وأشار إلى أن الأزمات الاقتصادية العالمية أثبتت أن الاقتصاديات الصغيرة ذات القاعدة العريضة كانت أكثر قدرة على مواجهة الهزات، ما يعني أن التعاونيات تسهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني بشكل أفضل من أي دعائم أخرى.

من جانبه، بين ممثل وزير العمل يوسف الترك، أن التعاون ظاهرة اجتماعية قديمة، فالإنسان يتعاون مع الآخرين لتحقيق ما يصبو إليه، والقطاع التعاوني الذي تديره وزارة العمل من خلال الإدارة العامة يعد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المهمة، نظراً لدوره في توفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

وأوضح أن هذا القطاع يسهم في التصدي لإجراءات الاحتلال المتمثلة في مصادرة الأراضي، والاستيلاء على الآبار، وفرض حواجز على الصادرات والواردات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، وجدار الفصل العنصري، واقتلاع الأشجار، ومنع البناء في المناطق (ج)، وهو قطاع يحظى باهتمام من الحكومة، لبناء قطاع تعاوني منتج وريادي مستقل بذاته.

وأشار الترك إلى أن الإدارة العامة للتعاون بدأت بسن قوانين خاصة بالتعاون، تسهم في تطوير هذا القطاع انطلاقا من تشخيص التحديات والصعوبات ومحاولة تجاوزها، لافتا إلى أن المؤتمر النوعي الأول حول واقع التعاونيات، متمنيا من القائمين على المؤتمر أن يزودوا جهات الاختصاص، خاصة وزارة العمل، بنتائج وتوصيات المؤتمر لجعلها حيز التنفيذ والتطبيق.

وتناولت الجلسات العلمية في المؤتمر واقع الحركات التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودور القطاعين الخاص والحكومي في دعم هذه الحركات، إضافة إلى عرض التجارب المحلية والإقليمية في قطاع التعاونيات.

وجاءت الجلسة الأولى بعنوان: "واقع الحركات التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ترأسها معن شقوارة، وكان مقررها عمر أبو عيدة، وتحدث خلالها حسن النابلسي خبير الحركة التعاونية في الأردن عن "التعاون تنمية وعدالة"، فيما تحدث مجيد منصور من الجامعة العربية الأميركية، وهنادي عواد من جامعة فلسطين التقنية، عن "التحديات التي تواجه الجمعيات التعاونية في فلسطين".

وتحدث محمد مصطفى الأعرج من وزارة العمل عن "واقع تحديات الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، تلاه علائي البيطار من جامعة القدس المفتوحة عن "الحركة التعاونية في فلسطين: واقع وآفاق التطوير"، وأخيرا تحدث بدر شحدة حمدان من الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية عن "دور الجمعيات التعاونية في التنمية المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة".

في الجلسة الثانية التي عقدت تحت عنوان: "دور القطاعين الخاص والحكومي في دعم الحركة التعاونية" وترأسها معن سمارة، فيما كان مقررها ناصر دويك، تحدث خلالها محمد توفيق أبو شرية من الجامعة الأميركية في جنين الذي قدم مقترحا لبناء صندوق تنمية التعاونيات في فلسطين، فيما تحدث عز الدين أبو طه عن "دور مأسسة العمل التعاوني في الاتحادات في تنمية الحركات التعاونية"، وعقبه عمر طبخنا من اتحاد لجان العمل الزراعي متحدثا عن "أثر التدخلات على استدامة التعاونية النسوية".

أما في الجلسة الثالثة التي حملت "واقع الحركات التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" وترأسها خليل شيحة وكان مقررها نظمية حجازي، تحدث عصام العاروري عن "الحركة التعاونية الفلسطينية والواقع والاحتياجات التمويلية"، وقدم إياد ملوح قصة نجاح من جمعية ذنابة التعاونية، ثم تحدثت رندة عبد ربه عن "التسليف والتوفير باعتبارهما فكرة رائدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

وفي الختام، عرض منجد أبو جيش مدير دائرة الضغط والمناصرة في الإغاثة الزراعية وعضو اللجنة التحضيرية، توصيات المؤتمر وقرأ البيان الختامي، فيما تولى عرافة جلسة الافتتاح محمود صبري. ثم كرم المشاركون في المؤتمر من الباحثين واللجان العلمية والتحضيرية، واللجان الفنية والتنظيمية، ودائرتي العلاقات العامة والإعلام، وفضائية القدس التعليمية.

وزيرة الاقتصاد وممثل سنغافورة يبحثان مجالات التعاون المشترك

رام الله - وفا: بحثت وزيرة الاقتصاد الوطني عبير عودة، أمس، مع ممثل جمهورية سنغافورة غير المقيم لدى دولة فلسطين هوازي ضيفي، مجالات التعاون المشتركة والاستفادة من التجربة السنغافورية في تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

وأطلعت الوزيرة الوفد الضيف خلال اللقاء الذي عقد بمقر الوزارة، على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، والجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز صمود المواطنين وتوفير مقومات التنمية الاقتصادية، رغم سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تحد من إحداث تنمية اقتصادية حقيقية.

وأكدت أهمية دعم رؤية وزارة الاقتصاد في تحسين الاقتصاد الوطني، واستقطاب الاستثمارات على الصعيدين المحلي والدولي، وتطوير الصناعة الفلسطينية في مختلف المجالات، والاستفادة من التجربة السنغافورية التي أحدثت نهضة اقتصادية يحتذى بها.

بدوره، أكد ممثل جمهورية سنغافورة الاستعداد للتعاون في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم الدعم اللازم لتطوير عناصر الاقتصاد الوطني، لافتا إلى رفع بلاده قيمة المساعدات المقدمة لدولة فلسطين من ٥ إلى ١٠ ملايين دولار، ما يدلل على اهتمام بلاده في تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

وشدد على دعمه إقامة نافذة موحدة لدورها المهم في تسهيل عمليات الاستثمار، مقترحا تنظيم زيارة لرجال أعمال سنغافوريين لفلسطينيين، يتم خلالها اطلاعهم على التجربة السنغافورية في جذب الاستثمارات.

وأبدى هوازي اهتمامه الكبير بقطاع التمور الفلسطينية، الذي يحظى باهتمام من قبل المواطن السنغافوري في ظل ارتفاع الطلب عليه، ما يدلل على أن التمر الفلسطيني لديه فرصة تسويقية في السوق السنغافورية.

وبحث الجانبان رزمة المساعدات الفنية المزمع تقديمها من قبل الجانب السنغافوري الهادفة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في مجال الصناعة وتطوير بيئة الأعمال، والاستفادة من التجربة السنغافورية في مجال التدريب المهني والتكنولوجيا.

وأشار الجانبان إلى أهمية تحسين البيئة الاستثمارية في فلسطين، من خلال تبسيط وتسجيل الإجراءات عبر النافذة الموحدة.

"كودياك" الوافد الجديد والمميز من سكودا متوفر في معارض الشركة المتحدة

كشفت شركة سكودا العالمية في وقتٍ سابق من أواخر العام الماضي عن "SUV" جديد كلياً متوسط الحجم، وسمي كودياك بهذا الاسم تيمناً بالدب القوي والشرس "دب الكودياك البني" كنايةً عن قوته وصلابته التي ظهرت في أدائه وتصميمه المثير.

تصميم خلاب

وتوزّعت أبعاد كودياكّ على النحو الآتي: الطول الذي وصل إلى ٤,٧ متر، العرض ١,٨٩ وارتفاع بلغ ١,٧ متر، ليأتي بخيار الصف الثالث من المقاعد ليصبح عدد ركابه ٦ بالإضافة إلى السائق.

أما بالنسبة للتصميم فقد كان واضحاً للعيان الثورة التصميمية الكبيرة الحاصلة في موديلات سكودا التي بدأها الجيل الجديد من سكودا سوبيرب المرتكزة على التصميم الكريستالي الجميل والزوايا المثلثية الحادة، وحمل كودياك طابع الـSUV الرياضي من خلال اللمسات الخارجية المميزة كالمصدات الأمامية والخلفية.

وتركز التصميم على إظهار القوة والصلابة بدايةً من الأضواء الأمامية الكبيرة والمنحنية بشكل فريد ومتكامل مع أضواء الزوايا الصغيرة، علاوةً على الخطوط العرضية الجانبية المتصلة بأضواء Full LED الخلفية التي تعطي للسيارة حضورها الجميل والرائع على الطريق.

أما بالنسبة للمقصورة للداخلية فقد عملت سكودا على إنتاج مقصورة داخلية تختلف كلياً عن المعهود بالخطوط العريضة وفتحات التكييف الكبيرة التي تتكامل مع بعضها البعض مع القطع الفنية المتوفرة بخيارات الخشب أو الألمنيوم لتشكل صورة فنية تثير إعجاب كل من يراها، كما يجدر ذكر وضعية القيادة المميزة التي تتيح للسائق أفضل درجات الرؤية والمناورة الملائمة للسيارة الكبيرة، وكما عودتنا سكودا دائماً فإن المساحة الكبيرة والعملية هي أحد أهم ركائز التصميم العام فأتى الصندوق الخلفي بمساحة كبيرة وصلت إلى ٧٠٠ لتر.

كودياك أداء قوي

زوّد سكودا كودياك بخياري محرك الأول هو ٢,٠ TSI بقوة ١٨٠ حصانا وعزم يبلغ ٣٢٠ نيوتن. متر والآخر هو ٢,٠ TDI بقوة ١٩٠ حصانا وعزم قوي يبلغ ٤٠٠ نيوتن.متر، مع خيار الدفع الرباعي كخيار قياسي، وحصل كودياك على ناقل حركة أوتوماتيك من سبع سرعات ليضمن سرعة النقل وسلاسة القيادة.

وتميّز كودياك بحصوله على العديد من المواصفات العملية منها، نظام Start-Stop System، ونظام تثبيت السرعة، نظام قياس ضغط الهواء بالعجلات، والعديد من الإضافات التقنية كالمفتاح الذكي، السقف الزجاجي مع فتحة بانوراما، المقاعد الجلدية مع التدفئة، نظام Smart Link المخصص لربط الأجهزة المحمولة الذي يتم التحكم به من خلال شاشة تعمل باللمس بقياس ٨ إنش، والحساسات الأمامية والخلفية مع كاميرا، وباب الصندوق الذي يعمل بالكهرباء مع التحكم الذكي عن طريق حركة القدم بالإضافة إلى العديد والعديد من الإضافات المميزة الأخرى كحساس الضوء والمطر، موفرة كل ما قد يحتاجه السائق لكي يتمتع بتجربة رائعة ومريحة.

كودياك في فلسطين

وتحتفل الشركة المتحدة لتجارة السيارات (وكلاء فولكس فاجن، أودي، سكودا وسيات في فلسطين) بوصول الكودياك، حيث سيكون متوفراً في كافة معارضها الموزعة على معظم المدن الفلسطينية خلال الأيام القليلة القادمة، وقد عبر مدير عام الشركة المتحدة السيد سامح المصري عن سعادته بوصول الكودياك بقوله "إنه SUV أكثر من رائع، يجمع الكثير من المواصفات والمزايا الملائمة لطبيعة سوقنا المحلي، لقد سخرّت شركة سكودا العالمية الكثير من وقتها وجهدها لانتاج كودياك واعتقد أنه بامكانه صناعة الفارق والمنافسة بشكل قوي في سوق السيارات المحلي".

ومن الجدير ذكره أنه الشركة المتحدة هي الوكيل الحصري للعلامة التجارية سكودا منذ العام ٢٠٠٣، حيث استطاعت سكودا أن تحقق النجاح المتواصل منذ بداياتها الأولى، حيث كانت سكودا العلامة التجارية الأكثر مبيعاً في فلسطين العام المنصرم.

أزمة الكهرباء في غزة تُذيب مكعبات مصانع "الثلج"

غزة- الأناضول: يشتكي أصحاب مصانع الثلج في قطاع غزة، من تأثير أزمة الكهرباء على عملهم، وإلحاق خسارة بهم، جراء انقطاع التيار الكهربائي لنحو عشرين ساعة يوميًا.

فأربع ساعات أو أقل في بعض الأوقات، لا تكفي أصحاب هؤلاء المصانع، لإنتاج مكعبات وألواح الثلج، التي يستخدمها المواطنون في تبريد وحفظ الأطعمة.

ويقبل الفلسطينيون - غالبيتهم من التجار - في قطاع غزة على شراء مكعبات وألواح الثلج صيفاً، لحفظ الأطعمة من التلف وتبريد المشروبات، بسبب القطع المستمر للتيار الكهربائي عن منازلهم أو مطاعمهم وأماكن أعمالهم.

ويعاني القطاع حاليًا من أزمة كبيرة في إمدادات الكهرباء، وبخاصة بعد تخفيض إسرائيل الكميات التي كانت تقدمها للقطاع بنحو ٤٥٪ منذ حزيران الماضي.

ويقول سمارة البياري، وهو مالك مصنع لإنتاج الثلج في قطاع غزة، إن أزمة الكهرباء أثرت على عمله بشكل ملحوظ، مبيناً أن ساعتين أو أربع ساعات من وصل التيار لا تكفي لعمل الماكينات لديه.

وأضاف للأناضول "هناك بعض الآلات تحتاج لساعتين من التشغيل أولا لتبدأ بعدها بالعمل".

وأشار إلى وجود إقبال كبير من الزبائن على شراء الثلج، لكن أزمة الكهرباء، لم تساعده في توفير احتياجات زبائنه.

وتابع "تشغيل المصنع على المولدات الكهربائية، لا يحقق أي أرباح لنا، بل يدفعنا لتغطية التكاليف من رأس المال، وفي الوقت ذاته لا نستطيع التوقف عن العمل حتى لا نخسر زبائننا".

ويعمل مصنع البياري، على خطي إنتاج، الأول يعتمد على توفير الثلج المستخدم للأطعمة والمشروبات، والذي تتم صناعتها من المياه "المفلترة"، التي يشتريها من محطات التحلية.

والخط الثاني يعتمد على صناعة الثلج من المياه التي تزودها البلدية للفلسطينيين، ويستخدم لتبريد زجاجات المشروبات، ولحفظ الأسماك لدى الصيادين، وغيرها من الاستخدامات.

ولا يعتمد الغالبية العظمى من سكان القطاع على المياه التي تصلهم من البلديات في الشرب، حيث يشترون المياه بواسطة شركات خاصة تعمل على تحليتها، فيما يقتصر استخدام مياه "البلدية" لأغراض التنظيف، وهو ما يزيد من الأعباء المالية على السكان، الذين يعانون الفقر والبطالة.

ويقول "أبو أسامة"، (٥١ عامًا)، صاحب عربة صغيرة لبيع مشروب "الخروب" (أحد أنواع العصائر الشائعة صيفاً)، إنه أصبح يشتري الثلج، ليستمر في عمله، ويقدم مشروبه باردًا لزبائنه.

عامل يرفع مكعبات الثلج في احد المصانع. (الاناضول)

وأضاف أبو أسامة، للأناضول، مفضلاً عدم ذكر اسمه كاملا "ما أكسبه من عملي كان يوفر الحد الأدنى من احتياجات عائلتي، وبعد أن أصبحت أشتري الثلج، انخفض دخلي أكثر".

وكان أبو أسامة الأب لـ ٩ أبناء، يعتمد في السابق على ثلاجة منزله في توفير مكعبات الثلج، التي يضيفها إلى مشروبه، إلا أن ذلك أصبح غير ممكنًا الآن.

بدوره، يقول أحمد العجلة، مدير مصنع الثلج في جمعية "التوفيق" لصيادي الأسماك بغزة (غير حكومية)، إن كمية الثلج التي أصبح ينتجها المصنع انخفضت إلى النصف.

وأضاف للأناضول "أزمة الكهرباء تعيق عملنا، وعمل الصيادين الذين يحتاجون الثلج لحفظ الأسماك، ونحن لا نستطيع توفير احتياجات، لعدم قدرة الجمعية المالية على تشغيل المولدات الكهربائية لعشرين ساعة يوميًا".

وأشار العجلة إلى أن المصنع كان ينتج نحو ثلاثة آلاف كيلو غرام من الثلج قبل أزمة الكهرباء، وأصبحت تتراوح الآن ما بين ٦٨٠ إلى ألف كيلو غرام.

ويوجد في قطاع غزة ٧ مصانع للثلج، وفق عبد الناصر عوّاد، مدير عام الصناعة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية في قطاع غزة.

ويقول عوّاد للأناضول "إن صناعة الثلج تحتاج إلى طاقة كهربائية عالية ومستمرة، ومدة ساعتين أو أربع ساعات وصل لا تكفي لعمل تلك المصانع".

وأضاف "تزيد تكلفة المولدات الكهربائية التي يستخدمها أصحاب المصانع بدلا عن فقدان الكهرباء، بنحو ٤ أضعاف".

ويعاني قطاع غزة من أزمة كبيرة في إمدادات الكهرباء، حيث لا تتعدى ساعات الوصل في غالبية المناطق ٢ إلى ٤ ساعات يومياً بسبب توقف محطة توليد الكهرباء نظراً لأزمة الوقود.

وإضافة إلى توقف محطة التوليد، خفضت إسرائيل، في ١٩ يونيو الماضي، إمداداتها من الكهرباء إلى غزة التي تبلغ ١٢٠ ميغاوات، بنسبة وصلت إلى ٤٥ ٪.

وتفرض إسرائيل حصاراً على سكان القطاع منذ نجاح حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦، وشدّدته منتصف يونيو ٢٠٠٧.

صندوق النقد يدعو "المركزي الأوروبي" للحفاظ على سياسة التيسير

بروكسل -رويترز: قال صندوق النقد الدولي اول من امس، إنه على البنك المركزي الأوروبي أن يحافظ على سياسته النقدية الميسرة لفترة طويلة مع توقعات ببقاء التضخم دون المستوى المستهدف.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المركزي الأوروبي لاتخاذ قرار في الخريف بخصوص برنامجه التحفيزي، قال صندوق النقد إن دعوات التخلي عن السياسة النقدية الميسرة "سابقة لأوانها" لأن أسعار المستهلكين لا تزيد بالقدر الكافي.

وفي تقريره السنوي عن منطقة اليورو، توقع صندوق النقد أن يصل التضخم في المنطقة إلى ١,٦ بالمئة هذا العام قبل أن يتباطأ إلى ١,٥ بالمئة في ٢٠١٨، وهو ما يقل عن المستوى الذي يستهدفه المركزي الأوروبي عند أقل قليلا من ٢ بالمئة.

وتزيد توقعات الصندوق للتضخم عن أحدث تقديرات للبنك المركزي والتي نشرت في حزيران وتوقع فيها البنك وصول معدل التضخم بمنطقة اليورو إلى ١,٥ بالمئة هذا العام و١,٣ بالمئة في ٢٠١٨.

وقال الصندوق إن مواطن الضعف في منطقة اليورو ما زالت باقية لاسيما في قطاعها المصرفي.

ودعا الصندوق إلى تسريع وتيرة إزالة القروض المتعثرة من الميزانيات، والتي تعرقل الإقراض وتبطئ النمو الاقتصادي.

وأوصى الصندوق بوضع "أهداف طموحة" لتقليص القروض المتعثرة ودعا إلى اتباع "نهج قوي لإغلاق البنوك المتعثرة".

وذكر الصندوق أنه ينبغي لألمانيا، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، أن تزيد استثماراتها العامة في خطوة قد تحفز النمو والإصلاحات الهيكلية في دول أضعف بالمنطقة مثل إيطاليا.